فوق الطاولة

هني الحمدان

أكلوا حتى الفتات..!

حماية المستهلك أصبحت أولوية، وهذا ما تعمل عليه الجهات المسؤولة، وخاصة بعد إجراءات الحكومة وتدخلاتها لدعم الليرة السورية وإعادة قوتها، بعد ألاعيب مارسها البعض حيال أسعار الصرف، ما رتب حالة غلاء لا توصف. إلا أن التدخل كان عاصفاً، وجاءت النتائج مثمرة، لتسجل الليرة كل يوم مستوى جيداً.

أمر يجب أن يعيه التجار، ويعملوا وفق ما آلت إليه تدخلات الجهات المسؤولة في كبح حالة جنون وهمية، وهنا على «حماية المستهلك» تكثيف خطواتها على أهميتها، والعمل لكشف ممارسات «تجارية» ضميرها غائب وخالية من المبادئ، وتسجيل بصمات إيجابية بوقف بعض حالات الاحتكار والسمسرة والغش في بعض المواد والسلع والتي جعلت حماية المستهلك موضوعاً ملحاً خلال هذه الفترة.

بين الحين والآخر، تكشف لنا «حماية المستهلك» فظاعات ما يفعله البعض من التجار والباعة من أمور يندى لها الجبين خجلاً، جلّها يصب في خانة «النصب وتشليح» المستهلك، وتجده وعودها بأنها ستحاسب وتضرب بقوة من يتلاعب بالأسعار أو يحتكر أي مادة، وتعمل وفق أنه لو ترك بعض رجال الأعمال والتجار «على حل شعرهم» فسيحاولون خداع الناس وبيعهم أغذية لا تصلح للاستهلاك الآدمي، وربما إنتاج وتسويق أدوية مغشوشة وفاسدة، وغيرها.

الآن وإزاء جملة الإيجابيات التي عززتها الدولة خلال أيام من التدخل القوي بتعزيز مكانة وقوة الليرة السورية تجاه أسعار الصرف جاء دور بعض التجار ومن يلف لفّهم من المستفيدين والمحتكرين للاستسلام والبدء بإعادة حساباتهم مع فواتيرهم التي سطروها بأسعار كانت كاوية بحق مستهلك تعب من جنون تلك الأسعار، وللأمانة حصلت هناك حالات بأن أقدم البعض على اعتماد قائمة أسعار معتدلة تتناسب مع معدلات الانخفاض، إلا أن هناك فئة من التجار لم يتفاعلوا بالشكل المطلوب، وقسم منهم لا يمارسون التجارة بقدر ما يمارسون الاستغلال لتحقيق أرباح طائلة على حساب المستهلكين من دون أي اعتبار للظروف الاقتصادية أو تقدير للأسباب التي دفعت الدولة لإقرار برامج تهدف لدعم المواطن.

حان الوقت لكي يعي الجميع مسؤولياتهم كما تقتضي الظروف الاقتصادية الصعبة، والاكتفاء بهامش ربح بحدوده الدنيا، فكل الحسابات وضعت لمصلحة المواطن، وليس وفق مصلحة التجار، فكفاهم مشاركة للمستهلك حتى بلقمة عيشه ورغيف خبزه، فهم كادوا لا يتركون له ولو فتاتاً..!

حان الوقت للتفاعل الكامل مع كل نداءات الإدارات المسؤولة التي تعمل ليلاً ونهاراً، لإيجاد مخارج تخفف من شدة ووطأة ظروف اقتصادية حالكة الشدة فرضتها قوى الشر والإثم على شعب مؤمن بقضيته وبناء بلده واقتصاده بسواعد أبنائه.

ستزول الغمّة، وسيعود النمو والعمل والإنتاج، ومن عمل بإخلاص وتشاركية سيشار إليه بالبنان، ورغم كل المواقف السلبية للبعض فإن هناك مبادرات ومواقف تثمن عن أنها صادرة عن رجالات دولة بحق.

هدوء حذر في سوق الصرف بعد تحسن الليرة السورية ٣٠ بالمئة

الاستفادة من حوالات رمضان لتعزيز القطع الأجنبي في السوق المحلية

عبد الهادي شباط

سجلت سوق سعر الصرف غير الرسمي أمس هدوءاً حذراً بعد تحسن وصل إلى ٣٠ بالمئة لليرة السورية.

وعلمت «الوطن» من مصادر مالية أن الطلب على الليرة السورية لايزال مرتفعاً خلال الأيام القليلة الماضية الأمر الذي يرجح مزيداً من تحسن سعر صرف الليرة واستقرارها.

وفي تصريح لباحث اقتصادي لـ«الوطن» اعتبر أنه لا بد حالياً وبعد تعزيز قوة الليرة السورية في وقت قصير من الحفاظ على هذا الإنجاز عبر العمل على كفاءة إدارة الحالات المالية في المقام الأول وخاصة أنه عادة ما يرتفع معدل الحوالات المالية خلال شهر رمضان ولابد من الاستفادة من هذه الحوالات في تعزيز سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، وعلى التوازي لذلك لابد من التوسع في مكافحة التهريب والتركيز على كبار المهربين وضرب قنوات التهريب الأساسية ومتابعة المعابر والمنافذ التي تدخل منها المهربات لأنها تستنزف قطعاً أجنبياً من السوق المحلية وبالتالي ترفع من الطلب على هذا القطع ، كما اعتبر أنه لابد من استثمار الإنجاز الذي حققته الدولة في تعزيز قوة الليرة السورية في البعد النفسي الذي يسهم في تراجع الطلب على العملات الأجنبية كوسيلة للادخار والمبادرة لطرح واستبدال ما يملكه الكثير من المدخرين من هذه العملات لعدم تعرضهم لخسائر جراء التراجع المتسارع في أسعار هذه العملات في السوق المحلية.

واعتبر أنه لابد من تعميق العمل على برامج إحلال المستوردات وترشيد الاستهلاك لما لذلك من أثر مهم في تقليص الطلب على القطع الأجنبي في السوق المحلية.

بينما أكد أنه لابد من تكثيف المتابعة على الأسعار في الأسواق لأن معظم الباعة لا يرغبون في تخفيض أسعارهم وهنا لابد من الحزم أكثر في تطبيق القانون وإلزامهم بالتقيد بهوامش ربح مقبولة بعد حساب كلفهم ومختلف النفقات التي يتحملونها.

وفي هذا الإطار بيّنت مصادر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن أسعار السلع بدأت بالانخفاض التدريجي وكل المؤشرات والحالات السبر للسوق تؤيد ذلك، بينما أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حديث لـ«الوطن» أن هذا الأسبوع سيشهد انخفاضاً ملموساً في الأسعار نتيجة تحسن قيمة الليرة.

بينما صرح رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي بأن السعر الحالي للذهب هو السعر الحقيقي وكل ما تم التسعير به سابقاً كان أسعاراً مبالغاً فيها نتيجة التقلبات بسعر الصرف محلياً، وكان غرام الذهب عيار ٢١ قد سجل عدة انخفاضات في السعر خلال اليومين الماضيين.

• التوسع في مكافحة التهريب والتركيز على كبار المهربين
• بعض الباعة لا يرغبون في تخفيض الأسعار ولابد من الحزم بتطبيق القانون

«الوطن» ترصد أسعار السوق

الأسعار تنخفض بين ٥ بالمئة و٢٦ بالمئة عن الأسبوع الماضي مع تحسن الليرة

علي محمود سليمان

شهدت الأسواق يوم أمس بدء انخفاض تدريجي للأسعار مع تحسن ملموس للقدرة الشرائية لليرة السورية مقابل سعر الصرف، ولا تزال القدرة الشرائية لليرة السورية تتحسن في ظل إجراءات اتخذتها الدولة للحد من ارتفاع سعر الصرف وضبط الأسعار.

ولمتابعة هذا التحسن في سعر الصرف قامت «الوطن» بجولة على الأسواق لمتابعة أسعار المواد الغذائية الأساسية وما التغيرات التي طرأت على أسعارها عن آخر جولة أسعار قمنا بها منذ أسبوع بالضبط.

وبالأرقام فقد سجل سعر كيلو السكر انخفاضاً بمقدار ٢٦ بالمئة حيث أصبح سعره ٢٢٠٠ ليرة سورية فيما كان الأسبوع الماضي بسعر ٣٠٠٠ ليرة سورية.

وبالنسبة لمادة الرز الصيني فسعر الكيلو حالياً ٢٨٠٠ ليرة سورية فيما كان سعره منذ أسبوع ٣٠٠٠ ليرة سورية أي إنه انخفض بحوالي ٦,٦ بالمئة.

ومادة زيت دوار الشمس سجلت سعر ٩٠٠٠ ليرة سورية فيما كان سعر الليتر في الأسبوع الماضي ١١٥٠٠ ليرة سورية أي انخفض السعر بنسبة ٢١ بالمئة.

فيما سجل كيلو السمنة النباتية انخفاضاً بمقدار ٥٠٠ ليرة سورية فقط، من سعر ١٠ آلاف ليرة سورية في الأسبوع الماضي، إلى سعر ٩٥٠٠ ليرة سورية يوم أمس، أي بنسبة ٥ بالمئة.

وفي مادة الشاي انخفضت الأسعار إلى ٢٧٠٠٠ ليرة سورية لكيلو الشاي نوع سوبر بيكو فيما كان سعر الكيلو في الأسبوع الماضي ٣٠٠٠٠ ليرة سورية، أي انخفض السعر بنسبة ١٠ بالمئة.

فيما انخفض سعر مادة الطحينية ١٢٠٠٠ ليرة سورية في الأسبوع الماضي إلى ١٠٠٠٠ ليرة سورية أي بنسبة انخفاض مقدارها ١٦ بالمئة.

والملاحظ أنه لم تتغير أسعار بعض الحبوب، حيث حافظ البرغل على سعر ٢٣٠٠ ليرة سورية وهو سعر الأسبوع الماضي نفسه، كما حافظ الحمص الحب على السعر ذاته للأسبوع الماضي ولم يتغير عن ٣٣٠٠ ليرة سورية للكيلو الواحد، والحالة نفسها بالنسبة لكيلو العدس حيث حافظ على تسعيرة ٣٢٠٠ ليرة سورية للمجروش، و٣٦٠٠ ليرة سورية لعدس الشوربة.

أما بالنسبة للسلع التي تباع على بسطات المعونة التي تبيع المواد الغذائية المقدمة كمساعدات، فقد انخفض سعر ليتر زيت دوار الشمس من ١١٠٠٠ ليرة سورية إلى ٩٠٠٠ ليرة سورية، مع الإشارة إلى أنه يباع بالسعر نفسه في المحال.

وبالنسبة للحبوب فقد حافظت على أسعارها التي كانت عليها في الأسبوع الماضي، فلا يزال البرغل يباع ما بين ١٧٠٠ و٢٠٠٠ ليرة سورية، وسعر كيلو الحمص ٢٥٠٠ ليرة سورية، وكيلو الرز ١٦٠٠ ليرة سورية، وكيلو العدس بـ١٨٠٠ ليرة سورية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأسعار تعتبر وسطية حيث كان ملاحظاً أن الأسعار تختلف من محل إلى آخر وإن كان المحلان بجوار بعضهما، ومن سوق إلى آخر.

انخفاض في أسعار الخضر

لجنة تجار فواكه دمشق: خلال الفترة الماضية زاد تصدير الخضر بـ٥٠ بالمئة والآن بدأ بالانخفاض

رامز محفوظ

كشف عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق أسامة قزيز لـ«الوطن» أن ارتفاع سعر الصرف خلال الفترة الماضية لم يكن له تأثير على أسعار الخضر والفواكه، مرجعاً سبب ارتفاعها الرئيسي خلال الفترة الماضية لزيادة كمية التصدير.

وأوضح قزيز بأنه مع ارتفاع سعر الصرف خلال الفترة الماضية زاد مصدرو الخضر والفواكه من كمية تصدير الخضر والفواكه، منوهاً بأنه خلال هذه الفترة ازداد التصدير بنسبة ٥٠ بالمئة.

وأكد قزيز بأنه مع انخفاض سعر الصرف حالياً ستنخفض الكميات المصدرة من الخضر والفواكه فمن كان يصدر ١٠٠ طن على سبيل المثال فسيقوم بتخفيض الكمية المصدرة إلى ٥٠ طناً.

ونوه بأن أجور النقل ارتفعت كذلك مع ارتفاع سعر الصرف وأسعار العبوات الفارغة التي تتم تعبئة الخضر والفواكه بها وكان لارتفاعها أثر بسيط على أسعار الخضر والفواكه، لافتاً إلى أن أجرة سيارة نقل الخضر والفواكه وصلت منذ يومين لحدود ٢٥٠ ألف ليرة وكانت منذ أسبوع بحدود ١٥٠ ألفاً، ووصل سعر العبوة الفارغة الواحدة لحدود ١٣٠٠ ليرة وكان سعرها منذ أسبوعين بحدود ٨٥٠ ليرة.

وأشار إلى أنه خلال اليومين الماضيين انخفضت أسعار الخضر بالجملة مع انخفاض كمية التصدير نتيجة انخفاض سعر الصرف حيث كان سعر مبيع كيلو البندورة بالجملة منذ يومين بحدود ١٢٠٠ ليرة أما اليوم فسعر الكيلو يتراوح بين ٨٥٠ و٩٠٠ ليرة، وكان سعر مبيع كيلو البطاطا منذ يومين أكثر من ألف ليرة أما اليوم بحدود ٨٥٠ ليرة، وكان سعر مبيع كيلو الزهرة منذ يومين بحدود ٤٠٠ ليرة أما اليوم فسعر الكيلو يتراوح بين ٢٠٠ و٢٥٠ ليرة، كما كان سعر كيلو الملفوف منذ يومين بحدود ٣٠٠ ليرة أما اليوم فسعر الكيلو ١٥٠ ليرة، وكان سعر كيلو الفول الأخضر البلدي منذ يومين بحدود ١٧٠٠ ليرة أما اليوم فسعر الكيلو بحدود ألف ليرة والفول نوع مالطي كان سعر الكيلو بحدود ألف ليرة منذ يومين أما اليوم فسعر الكيلو بحدود ٧٠٠ ليرة، في حين أن سعر كيلو الكوسا ارتفع اليوم ووصل لحدود ألف ليرة بعد أن كان منذ يومين بحدود ٨٠٠ ليرة نتيجة انخفاض الكميات التي دخلت منه إلى سوق الهال بدمشق.

وتوقع قزيز أن تنخفض أسعار الخضر خلال الأيام القليلة القادمة مع انخفاض الكميات التي يقوم المصدر بتصديرها إلى الخارج، إضافة لزيادة كميات إنتاج الخضر الصيفية، مؤكداً أنها خلال عشرة أيام ستنخفض أسعارها بنسبة ٣٠ بالمئة وذلك مع بداية الشهر الرابع ستتغير أسعار جميع الخضر.

وبالنسبة للكميات التي تدخل سوق الهال بدمشق حالياً بين قزيز بأن ما دخل سوق الهال بالأمس بحدود ٢٥٠٠ طن خضار مشكلة، على حين أن ما كان يدخل سوق الهال منذ أيام بحدود ألفي طن يومياً، مرجعاً سبب ازدياد كميات الخضر التي تدخل سوق الهال حالياً لانخفاض كمية التصدير وتحسن الطقس.

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»

الحكومة تعمل ما في وسعها... لا نزال بحاجة إلى السماد.. ووصول كميات خلال أيام

هناء غانم

أكد رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم أن دعم الفلاحين يعتبر في أولوية عمل الحكومة التي تعمل كل ما في وسعها لدعم الفلاح لأن الدولة كانت تدعم الفلاح ولا تزال رغم الظروف الاقتصادية الخانقة وفق المتاح من خلال تأمين السماد والمحروقات ودعم أسعار المحاصيل.

وبخصوص السماد أكد أن الكميات الموجودة لن تغطي الحاجة ولم تؤمن بشكل كاف للفلاحين ولكن هناك جهوداً مبذولة حيال هذا الموضوع ومنَ المتوقع وصول كميات من السماد خلال الأيام القادمة، لافتاً إلى أن الجهات المختصة قامت بالتعاقد لاستيراد كميات من السماد اللازم لزراعة القمح خلال الموسم الحالي، لافتاً إلى أن المصرف الزراعي يوزع المتوافر لديه حالياً من الأسمدة ولم يتوقف عن التوزيع للفلاحين حالما يكون لديه أسمدة، وحول تأثر المحاصيل بالصقيع الذي حصل مؤخراً أكد إبراهيم أنه لاشك هناك تأثير لكن الأمر حتى الآن ليس بالمؤذي للمحاصيل وخاصة أن الموسم الحالي يعتبر جيداً ونتمنى أن يكون أفضل من العام الماضي إذ إن نسبة التنفيذ جيدة جداً في جميع المحافظات، منوهاً بأن تأمين السماد بالشكل المطلوب للفلاحين يسهم في زيادة الإنتاج بنسبة أكثر من ٣٠ بالمئة، بالنسبة لجميع المحاصيل، وحتى المحاصيل الإستراتيجية القمح والقطن وغيرها.. ولاسيما أن تكلفة استيراد الأسمدة عالية، والحكومة أصدرت قراراً لتعويض الفارق ليحصل عليه الفلاح بسعر مقبول.

وأشار رئيس اتحاد الفلاحين أن تطوير العمل الزراعي وتأمين مستلزمات الإنتاج بشقيها النباتي والحيواني وتأمين المازوت الزراعي وإقامة سدات مائية في المناطق التي تخدم أراضي الفلاحين وشق طرق زراعية وتأمين الأعلاف هي من أولويات عملنا للنهوض بالاقتصاد الوطني الذي يعتبر هو الضمانة الحقيقية للفلاحين.

الوطنية للتمويل: القرض الفوري حتى نهاية العام

٧٠٠ قرض فوري في أسبوعين بقيمة ٤٨١ مليون ليرة

عبد الهادي شباط

صرح الرئيس التنفيذي للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير منير هارون لـ«الوطن» أن المؤسسة منحت خلال الأسبوعين الماضيين نحو ٧٠٠ قرض فوري بقيمة ٤٨١ مليون ليرة سورية.

وحول الخطر الذي قد يسببه منح قروض من دون ضمانات على أموال المؤسسة بين أن الوطنية حرصت على اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لضمان أموالها حيث اعتمدت على الفئات الموظفة المسجلة بالتأمينات الاجتماعية أو على إثبات الدخل لأصحاب المهن الحرة، إضافة لوجود تأمين على الحياة، وكما تتحمل الوطنية بعض المخاطر في سبيل تحقيق التقدم وتطوير قطاع التمويل الصغير في سورية.

وعن مدى استمرار المؤسسة في منح القرض الفوري بين أن القرض (الفوري) مستمر حتى نهاية العام الجاري، وحول كيف استفادت المؤسسة من القانون رقم ٨ لإحداث مصارف للتمويل الأصغر بين أن القانون ٨ يخدم تحول الوطنية إلى مصرف ويساعدها في تقديم قروض بفوائد مخفضة مع رفع سقوف المبالغ إلى الحد المسموح فيه ويمكنه من تقديم تسهيلات كبيرة وعملية لعملية سدادها وتفعيل خدمات الدفع الإلكتروني وإطلاق منتجات وخدمات جديدة تتناسب مع احتياجات الفئة المستهدفة.

وشرح الرئيس التنفيذي للمؤسسة خطوات التقدم لطلب القرض الفوري عبر تطبيق «الوطنية موبايل» والتي تبدأ بتحميل التطبيق ثم اختيار القرض الفوري من الواجهة الرئيسية وتعبئة الطلب بالمعلومات المطلوبة واختيار بند تحقق من قابلية الحصول على القرض ثم تعبئة طلب التأمين واختيار بند التقدم للقرض، مبيناً أنه بعد ذلك سيظهر عبر الواجهة الرئيسية رقم الطلب في حال الموافقة أو رسالة بعدم قبول الطلب في حال الإخلال بأحد الشروط.

وأشار هارون إلى أن بإمكان المتقدمين للحصول على القرض بمجرد تلقيهم رسالة تفيد بالموافقة على طلبهم مراجعة أحد فروع المؤسسة مصطحبين معهم جميع الأوراق اللازمة لمطابقتها مع الشروط المطلوبة حيث سيتم صرف مبلغ القرض لهم بشكل فوري.

وكانت المؤسسة أعلنت في الثاني من الشهر الجاري إطلاق قرض فوري يطبق لأول مرة في سورية وهو قرض خدمي استهلاكي فوري بقيمة مليون ليرة سورية من دون ضمانات سوى الراتب وهو مخصص لذوي الدخل المحدود حيث سيحصلون على القرض في أقل من ٢٤ ساعة بفائدة ١٣ بالمئة سنوياً.

هيئة الاستثمار تطرح ١٣٤ فرصة استثمارية للعام الحالي معظمها في الصناعات التحويلية والاستخراجية

دياب لـ«الوطن»: الأولوية للمستثمر المحلي والمغترب مع تقديم التسهيلات والامتيازات كافة

علي محمود سليمان

أصدرت هيئة الاستثمار السورية الخريطة الاستثمارية للعام ٢٠٢١ وقد تضمنت مجموعة من الفرص الاستثمارية ذات الحجوم المختلفة (كبيرة – متوسطة – صغيرة – متناهية الصغر) وبلغ عددها ١٣٤ فرصة استثمارية موزعة على قطاعات مختلفة.

وفي تصريحه لـ«الوطن» بيّن مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أنه تم التركيز في الخريطة على طرح فرص استثمارية جديدة إضافة إلى فرص كانت مطروحة سابقاً، مع تحديث في جميع البيانات والمؤشرات المتعلقة بهذه الفرص، مضيفاً إن التكاليف تمت الإشارة إليها كأرقام تقريبية لكونها غير ثابتة ومتغيرة ولكنها تعد مؤشراً مهماً للراغبين في العمل على هذه الفرص الاستثمارية.

وأشار دياب إلى أن الهيئة ترى أن الأولوية لديها للمستثمر المحلي والمغترب لأن كليهما ابن البلد ويرغب في الاستثمار فيه إضافة إلى المستثمر الأجنبي، حيث الخريطة الاستثمارية الجديدة والمطورة تدمج بين سلة الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات والمحافظات، ومجموعة من البيانات والمعلومات والمؤشرات الاقتصادية المهمة التي تستساعد المستثمر المحلي والأجنبي على اتخاذ القرار بالاستثمار في قطاع معين أو محافظة معينة.

ولفت دياب إلى أنه تم التركيز في الخريطة الاستثمارية على القطاعات الحيوية والرئيسية للاقتصاد السوري من الزراعة والصناعة، وهذه الفرص الاستثمارية موزعة على قطاعات مختلفة منها الصناعات التحويلية بـ٦٣ فرصة استثمارية، والصناعات الاستخراجية بـ١٨ فرصة استثمارية، وقطاع الزراعة يتضمن ٥ فرص استثمارية، و٥ فرص استثمارية لتربية الحيوان، إضافة إلى ١٢ فرصة استثمارية في قطاع الكهرباء والطاقة، و٧ فرص استثمارية في قطاع السياحة والخدمات، و٢٣ فرصة استثمارية في قطاع الاستثمار العقاري، إضافة إلى فرصة واحدة في قطاع النقل، وجميع هذه الفرص تتميز بتحديد مواقع خاصة لها، وبدعمها بمجموعة من الحوافز والتسهيلات الخاصة والعامة من مختلف الجهات العامة، بحيث يتكون لدى المستثمر رؤية عن منافع الاستثمار في سورية، والنشاطات الاستثمارية الواعدة التي يجب استهدافها.

وأوضح دياب أن أهم ما تتضمنه الخريطة الاستثمارية الجديدة هو البيانات والمعلومات العامة عن سورية، ومواردها الطبيعية والبشرية، ومزايا الاستثمار فيها، وعدد من مؤشراتها الاقتصادية، حيث تم توزيع الفرص الاستثمارية على المحافظات وذكر مقومات الاستثمار فيها، ومزاياها النسبية والبرامج التنموية فيها، والمشاريع المنفذة والتي قيد التنفيذ في كل منها، بما يساعد المستثمر على التخطيط للمستقبل واختيار النشاط الاستثماري المناسب له.

وذكر دياب أنه تم التركيز على مشاريع الصناعات التحويلية والاستخراجية التي تستخدم الموارد المحلية التي تؤدي عملية التصنيع فيها دوراً مهماً في النهوض بحالة الاقتصاد لأن التصنيع المحلي يمثل القطاع الأكثر فعالية وديناميكية في عملية التنمية من خلال تأثيره المباشر في هذه العملية، فضلاً عن مساهمته في معالجة الاختلالات الهيكلية وتنويع مصادر الدخل والاستهلاك وتحقيق استخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية، حيث تسخر للأنشطة الاستثمارية المطروحة موارد محلية وطنية متنوعة متوافرة واستثنائية كمدخلات لصناعات محلية، وتستفيد من البنية التحتية المتوافرة التي يجري تطويرها باستمرار من المحافظات المعنية في توطين صناعات نوعية منخفضة التكلفة (هندسية، غذائية، نسيجية، كيميائية) تلبي الاحتياجات الملحة لجميع قطاعات المجتمع بعيداً عن الاستيراد وتحقق الاكتفاء الذاتي، وتساهم عن طريق مخرجاتها في تنمية قطاعات أخرى.

وحول أبرز الفرص في قطاع الصناعات التحويلية كشف مدير هيئة الاستثمار أنها في مجال إنتاج الأدوية الزراعية بكل أنواعها، وفي مجالات تصنيع الحليب المجفف ومشتقات الألبان، وصناعة المعدات الطبية، وتصنيع الأعلاف، وتصنيع لواقط شمسية كهروضوئية، وتصنيع نواتج عصر الزيتون (البيرين)، إضافة إلى مجالات الغزل ونسيج الصوف، وصناعة الحليب المجفف لأغذية الأطفال، وتصنيع زهر الكبريت الزراعي.

وأبرز الفرص في قطاع الصناعات الاستخراجية تتضمن مجالات السجيل الزيتي، الزيوليت، الملح الطبي – إنتاج ألواح الجيبسبورد – صناعة البلوك الطفي البركاني – إنتاج مادة السيليكا من الرمال الكوارتزية كمادة أولية تستخدم في صناعة السكب (صب الألمنيوم والنحاس والبرونز والفولاذ) صناعة الزجاج وصناعة الصابون – صناعات متعددة (البورسلان، السيراميك، أحجار صناعات التعدين، صناعة مواد البناء والأنابيب المقاومة للأحماض).